حقوق المرأة ومشاركتها السياسية في الولايات المتحدة الامريكية

(دراسة تاريخية)

أ. م. د. عباس علوان لفته

تربية محافظة بغداد الرصافة الثانية

المستخلص

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مساحة حقوق المرأة ودورها في السياسة الامريكية عبر عنوان " حقوق المرأة ومشاركتها السياسية في الولايات المتحدة الامريكية (دراسة تاريخية) "، وذلك في محاولة للتعرف على نسبة مشاركة المرأة وحجم تأثيرها داخل العملية السياسية في الولايات المتحدة الامريكية بصورة تاريخية متسلسلة، وذلك من اجل فهم مستوى حقوق المرأة السياسية في هذه الدولة المهمة ومدى تثبيت هذه الحقوق على مستوى قوانين الدولة الامريكية ودستورها الفدرالي . وتوصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات اهمها ان المرأة الامريكية لم تتمكن من تحقق نجاحات كبيرة في العمل السياسي داخل الولايات المتحدة طيلة مراحل القرن العشرين على الرغم من الامتيازات التي حصلت عليها عبر القوانين الامريكية وتعديلات الدستور والتي تأخرت نوعا ما؛ بحساب انها صدرت من دولة ديمقراطية عنوانها الرئيس اعطاء الحريات لجميع مواطنيها، وهو ما يؤكد استمرار ضعف مستوى مساهمة المرأة في الحياة السياسية الامريكية حتى نهاية هذا القرن . ألا انها تمكنت من الحصول على عدد كبير من الحريات مكنها في الدخول الى سوق العمل بقوة من خلال شغل وظائف كثيرة ومهمة .

Abstract

Women's rights and political participation in the United States of America (Historical study)

This study attempts to shed light on the space of women's rights and their role in American politics through the title "Women's Rights and their Political Participation in the United States of America (Historical Study)", in an attempt to identify the percentage of women's participation and the extent of their influence within the political process in the United States of America in a historical sequence. , in order to understand the level of women's political rights in this important country and the extent to which these rights are established at the level of the laws of the American state and its federal constitution. The study reached a number of conclusions, the most important of which is that American women could not achieve great successes in political work within the United States throughout the twentieth century, despite the privileges they obtained through American laws and constitutional amendments, which were somewhat delayed; Calculating that it was issued by a democratic state whose main title is to give freedoms to all its citizens, which confirms the continuation of the low level of women's contribution to American political life until the end of this century. However, she was able to obtain a large number of freedoms that enabled her to enter the labor market forcefully by occupying many important jobs.

المقدمة

اصبحت مسألة الحريات في العصر الحديث واحدة من اهم المعايير والشروط التي يجب ان تتوافر في الدول التي تحاول ان تكون بمصاف الامم الراقية والمتقدمة؛ وذلك لما توفره هذه الحريات للإنسان من حقوق، وكرامة، وقيمة عليا في البلد الذي يعيش فيه، الامر الذي يمكنه بان يصبح انساناً مفيداً في مجتمعه وبالتالي يساهم في نهوض دولته وتقدمها؛ على اعتبار ان الحرية تعني عدم فرض القيود على حركة الانسان، وعلى معتقداته، ومتبنياته الفكرية، وتطلعاته التي لا تصطدم مع النظام العام . وبما ان المرأة تشكل احدى اهم مظاهر هذه الحريات فانه ينبغي على الدول، التي تحاول الوصول الى هذا التقدم، ان تخطي خطوات كبيرة ومهمة من اجل توفير حقوق هذا الكائن البشري المهم في المجتمع عبر اعطاءه مزيداً من الحريات والفرص التي كانت ولا زالت تفتقر اليها المرأة بصورة عامة .

ولتأكيد هذه المعطيات، تم اختيار احدى اهم الحريات في الولايات المتحدة وهي ممارسة المرأة الامريكية لحقوقها الطبيعية التي تتجلى من خلال مشاركتها السياسية داخل هذه الدولة المتقدمة، لاسيما وان مسألة حقوق المرأة الامريكية شكلت ولا تزال تشكل احدى اهم معايير الديمقراطية في الولايات المتحدة الامريكية بمفهومها العميق، خصوصاً وان التاريخ الامريكي حافلٌ بالتراكمات والأحداث المفصلية والمتشابكة التي مرت فيها الولايات المتحدة والتي كان لها دور مؤثر في اعطاء هذه الحريات للمرأة الامريكية، او حجبها عنها، او حتى تأخير اعطائها من قبل صانع القرار الامريكي . لذلك تكمن اهمية البحث في محاولة معرفة مستوى حقوق المرأة في دولة متقدمة ومهمة بحجم الولايات المتحدة الامريكية عن طريق حجم مشاركتها في عمليتها السياسية بوصفها الاداة الاساسية التي تعبر من خلالها المرأة عن حاجاتها وتطلعاتها والاهم من ذلك انها تقودها الى تحقيق حقوقها داخل هذه الدولة المتقدمة .

على هذا الاساس، تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على مساحة حقوق المرأة الامريكية ودورها السياسي عبر عنوان **" حقوق المرأة ومشاركتها السياسية في الولايات المتحدة الامريكية (دراسة تاريخية) "**، وذلك في محاولة للتعرف على نسبة مشاركة المرأة وحجم تأثيرها داخل العملية السياسية في الولايات المتحدة الامريكية بصورة تاريخية متسلسلة، وذلك من اجل فهم مستوى حقوق المرأة السياسية في هذه الدولة المهمة ومدى تثبيت هذه الحقوق على مستوى قوانين الدولة الامريكية ودستورها الفدرالي .

وبما ان حقوق المرأة الامريكية ومشاركتها السياسية تمثل الاشكالية الرئيسة للبحث، فان هذه الاشكالية تحاول طرح عدة اسئلة من اجل ان يتم معالجتها في ثنايا هذا البحث اهمها: ما هي الظروف والمراحل التاريخية والظروف التي مرت بها المرأة الامريكية منذ تأسيس الدولة الامريكية وحتى القرن العشرين؟ وهل كان لهذه الظروف تأثير على حصول هذه المرأة لحقوقها السياسية من عدمه؟ اما السؤال الابرز في هذه الدراسة فهو: هل تمكنت المرأة الامريكية من النجاح في الحصول على حقوقها السياسية والمشاركة فيها وما مدى هذه المشاركة؟ وهل كانت هذه الحقوق بمستوى حجم دولة متقدمة وديمقراطية مثل الولايات المتحدة الامريكية ؟ .

قُسم البحث الى مقدمة ومحورين وخاتمة هي عبارة عن استنتاجات يحاول ان يتوصل اليها هذا البحث الى جانب قائمة المصادر والهوامش . اذ يتناول المحور الاول اهم الظروف التي عاشتها المرأة الامريكية، واهم نشاطاتها من اجل الحصول على حقوقها، الى جانب حجم المكاسب السياسية التي حصلت عليها في القرن التاسع عشر . فيما تطرق المحور الثاني لأبرز محطات القرن العشرين التي شهدت اعطاء المرأة الامريكية لحقوقها السياسية ومسألة مشاركتها في الحياة السياسية داخل الولايات المتحدة الامريكية .

اولاً: حقوق المرأة الامريكية وأهم نشاطاتها في القرن التاسع عشر:

بعد ان تمكن الامريكيون من كتابة الدستور الفدرالي للولايات المتحدة الامريكية عام ١٧٨٧، تم انتخاب جورج واشنطن George Washington كأول رئيس امريكي عام ١٧٨٩ وهو العام الذي اصبح تاريخ تأسيس الولايات المتحدة الامريكية، اذ ركز الدستور الامريكي على سد الثغرات التي عانت منها الولايات الامريكية في مرحلة الكونفدرالية لاسيما فيما يتعلق بتنظيم العلاقات الاقتصادية بين هذه الولايات، الى جانب معالجة تنظيم العلاقة بين حكومات الولايات الامريكية والحكومة الاتحادية نفسها عبر تقسيم السلطات بينهما. فضلاً عن اعطاء الحريات الفردية والسياسية لهذه الولايات ولمواطنيها ما عدا شرائح معينة من المجتمع الامريكي تأتي في مقدمتها شريحة العبيد والزنوج فضلاً عن النساء الذين تم حرمانهم من الكثير من حقوقهم الدستورية بوصفهم مواطنين امريكيين لهم حقوق وعليهم واجبات [١].

عارضت الولايات الامريكية الشمالية سياسة الولايات الجنوبية في اثناء مرحلة كتابة الدستور وكذلك في المراحل اللاحقة من عمر الدولة الامريكية؛ بسبب عدم منحها الحقوق الفردية والسياسية للمواطنين العبيد لاسيما مسألة مشاركتهم في الانتخابات؛ وتعود اسباب هذه المعارضة الى الجذور التي تم على اثرها تأسيس الولايات الامريكية عندما كانت عبارة عن مستعمرات انكليزية، اذ كان المؤسسون الاوائل لمستعمرات الجنوب في القرن السابع عشر هم من المهاجرين الانكليز من الملاكين وأصحاب الاقطاعيات الكبيرة الذين كانوا يعتمدون في اقتصادهم على الزراعة والتي كانت بحاجة ماسة الى هؤلاء الزنوج الذين يتحملون العمل في المساحات الكبيرة بوجود مناخها القاسي. في حين تمكن المهاجرون الانكليز من

اصحاب الفكر المتنور المؤمنون بالحرية من تأسيس الولايات الشمالية التي كانت تعتمد في اقتصادها على التجارة والصناعة؛ على هذا الاساس جاءت معارضة هذه الولايات؛ نتيجة تبنيها للفكر الحر الديمقراطي الذي يسمح لأغلب شرائح المجتمع في المشاركة في الحياة السياسية بغض النظر عن العرق او الجنس او اللون [٢] .

من هذا المنطلق، ارتبطت مسألة حقوق المرأة الامريكية ومشاركتها في الحياة السياسية بالعقلية التي قامت عليها المستعمرات البريطانية في امريكا، وكذلك بطبيعة الفكر السياسي الذي بنيت عليه الولايات المتحدة بعد تأسيسها عام ١٧٨٩. اذ كانت المرأة الامريكية في مرحلة الاستعمار البريطاني تعاني من الاهمال بشكل كبير جداً في جميع المستعمرات الامريكية، حتى وصفها الكاتب الامريكي لاري إلويتز Larry Elwitz بقوله: " **ان المرأة في امريكا كانت تعامل حالها حال العبيد او انها مواطن درجة ثانية** " . ما عدا حقوق محدودة في عدد قليل من مستعمرات الشمال تأتي في مقدمتها مستعمرة ماساتشوستس Massachusetts (ولاية فيما بعد) التي كانت تعطي حرية المشاركة للمرأة الامريكية في الانتخاب ولكن بشروط اهمها ان تكون المرأة من النساء البيض من الغير متزوجات التي تملك عقارات كبيرة، لذلك تذكر عدد من المصادر ان اول ناخبة امريكية بشكل قانوني كانت في مرحلة الاستعمار البريطاني في مستعمرة ماساتشوستس تدعى ليديا تافت Lydia Taft، كان ذلك عام ١٧٥٦ تحديداً في مدينة أوكسبريدج، اذ صوتت ليديا حينها في ثلاث مرات متتالية في المجلس التمثيلي لماساتشوستس [٣].

اما بعد مرحلة تأسيس الولايات المتحدة الامريكية، فقد توالت مشاركات النساء في الحياة السياسية ولكنها كانت لا تزال مشاركات في نطاق محدود في عدد من ولايات الشمال وكذلك في ولايات الوسط مثل ولاية نيوجرسي التي بدأت تعطي هي الاخرى مساحة معينة للمرأة في المساهمة في انتخاباتها المحلية، ولكن ايضاً بشروط محددة تُصعّب من عملية مشاركة اكبر عدد ممكن من الامريكيات في الانتخابات . اي انه لم يكن للمرأة في الولايات المتحدة في أوائل القرن التاسع عشر سوى حقوق سياسية محدودة؛ بسبب ان المرأة الامريكية كانت تحت سلطة الحماية الأبوية " **المستبدة** " التي تمنعها من حرية التعبير والمطالبة بحقوقها، اذ كان ينظر الى النساء في الولايات المتحدة من الناحية القانونية كأتباع لأزواجهن، ولا يجوز ان يكون لهن ملكية خاصة، ولا يقبلن في المدارس العامة، بل ان عملهن يقتصر فقط على الاعمال المتعبة ذات الساعات الطويلة والأجور المتدنية. لذلك تم حرمان المرأة في الولايات المتحدة من حق المشاركة في الانتخابات والحصول على مناصب في مجالات عديدة كالسياسة، والقانون، والقضاء [٤].

واللافت، ان كل هذا الحرمان للمرأة الامريكية في ممارسة حقوقها الشخصية والسياسية كان في ظل الدستور الامريكي الذي يعد اول دستور في العالم تضمن نصوصاً تعطي الحرية والديمقراطية للمواطنين، اي انه سبق الدستور الفرنسي نفسه الذي جاء نتيجة الثورة الفرنسية ومبادئها في المشاركة في الحياة السياسية وحقوق الانسان . وقد تكرر هذا الحرمان ايضاً في تعديلات العشرة الاولى للدستور الامريكي عام ١٧٩١ والتي سمية بـ**"لائحة الحقوق"** في اشارة لحجم الحقوق التي اعطيت للأمريكيين في ظل هذه التعديلات لاسيما فيما يتعلق بالحقوق السياسية، والفردية، والدينية، والفكرية [٥]. الى جانب ذلك فان حالة التقاعس التي كانت عليها المرأة الامريكية في المطالبة بحقوقها الفردية والسياسية واكتفائها في العمل داخل المنازل وكذلك في الاراضي الزراعية؛ بسبب سطوة الرجل عليها، كانت قد اعطت اريحية كبيرة لصانع القرار الامريكي بالاستمرار في عدم اعطاء المرأة لحقوقها الطبيعية . وهو ما جعلها تستمر على هذا الحال طيلة مراحل القرن التاسع عشر عدا عدد من الخطوات المهمة التي بدأت المرأة الامريكية تقوم فيها منذ نهاية النصف الثاني من هذا القرن [٦] .

في البدء ربطت المرأة الامريكية سعيها في الوصول الى حقوقها الفردية والسياسية بحقوق العبيد والزنوج الامريكيين من النساء والرجال، كما اسلفنا، الذين كانوا قد عانوا كثيراً من معاملتهم على انهم موطنون درجة ثانية او حتى ادنى من ذلك؛ نتيجة حرمانهم من اشياء كثيرة منها المشاركة في الحياة العامة، وكذلك في الحياة السياسية، فضلاً عن امتيازات التعليم، والصحة، والملكية، وغيرها من الخدمات، والامتيازات التي تقدمها الدولة الامريكية لمواطنيها [٧]. لذلك وجدت المرأة الامريكية في الوقوف الى جانب هؤلاء العبيد واخذ حقوقهم القانونية والدستورية انما يصب بنهاية المطاف في صالح حقوقها السياسية ايضاً. وهو ما يؤكد استمرار الحالة التي كانت عليها المرأة الامريكية بوصفها مواطنة من الدرجة الثانية وبدرجة قريبة من العبيد والرقيق حتى في ظل وجود دولة ديمقراطية مثل الولايات المتحدة الامريكية [٨] .

على هذا الاساس، ساندت المرأة في الولايات المتحدة طبقة العبيد والزنوج للمطالبة بحقوقها والتي اصبحت احدى اهم اسباب الحرب الاهلية الامريكية (١٨٦١- ١٨٦٥) التي حدثت بين الولايات الجنوبية المؤيدة لنظام الرق (تجارة العبيد) وبين الولايات الشمالية التي كانت تدعو الى الغاء هذا النظام العنصري والى المساواة بين الامريكيين جميعاً. وبعد انتهاء هذه الحرب وانتصار الولايات المؤيدة لإلغاء الرق تمكن الزنوج من اخذ حقوقهم الشخصية والسياسية شيء فشيء ابتداءً من التعديل الثالث عشر للدستور الامريكي عام ١٨٦٥ والذي نص على: " **الغاء الرق والعمل بالإكراه والعبودية داخل الولايات المتحدة الامريكية** ". ومروراً بالتعديل الرابع عشر لسنة ١٨٦٨ والذي اكد على: " **ان جميع الاشخاص الذين**

يولدون في الولايات المتحدة او الذين يتجنسون بجنسيتها هم مواطنون امريكيون "، اي انه نص على تحويل جميع من كان عبيداً في الولايات المتحدة الى مواطنين امريكيين، كما الزم هذا التعديل جميع الولايات الامريكية بعدم حرمان اي شخص من الحياة، او الحرية، او الممتلكات بدون وجه قانوني . انتهاءً بالتعديل الخامس عشر عام ١٨٧٠ والذي ألزم الحكومة الامريكية الاتحادية وكذلك حكومات الولايات بعدم منع اي مواطن امريكي من التصويت بالانتخابات بسبب " **اللون او الجنس او العرق** " [٩].

شعرت المرأة الامريكية ان التعديلات الاخيرة للدستور الامريكي تصب في صالحها ايضا لاسيما وأنها اشارت بوضوح الى المساواة بين جميع الامريكيين في الحقوق بغض النظر عن العرق او الجنس او اللون، ووضعت نهاية للعمل بالإكراه من قبل اية سلطة حتى لو كانت سلطة الرجل سواء كان زوج او اب بوصفه اول عائق امام حقوق المرأة في الولايات المتحدة . الامر الذي شجع هذه المرأة على تنظيم نفسها بشكل اكبر من السابق مستندة في ذلك على التعديلات التي طرأت على الدستور الامريكي مؤخراً والتي سهلت نوعا ما الطريق امامها بأخذ حقوقها العامة والسياسية في مجتمعها [١٠].

تجدر الاشارة الى ان عام ١٨٤٨ يعد البداية الفعلية لحركة المطالبة بحقوق المرأة السياسية داخل الولايات المتحدة الامريكية، وذلك بعد ان تم عقد، في هذا التاريخ، اول مؤتمر في مدينة سينيكا فولز Seneca Fulls في ولاية نيويورك والذي طالب للمرأة الامريكية، ولأول مرة على مستوى الولايات المتحدة، بحقها في التصويت في الانتخابات. جاء ذلك حينما التقت الناشطة النسوية إليزابيث كادي ستانتون Cady Stanton مع الناشطة لوكريتيا مود Lucretia Mod في المؤتمر الدولي الذي تم عقده حينها في لندن من اجل إلغاء الرق، ألا ان المؤتمر رفض تمثيل لوكريتيا ومندوبات اخريات من الولايات المتحدة كونهن نساء . وهو ما شكل اهانة للمرأة الامريكية التي سعت بدورها الى عقد مؤتمر سينيكا فولز لمعالجة هذا الواقع المزري للنساء في الولايات المتحدة، والذي انبثقت عنه "**حركة حقوق المرأة** " . وعلى الرغم من ان عدداً من القائمين على هذا المؤتمر كانوا معارضين لفكرة حق المرأة في التصويت؛ بحجة انها فكرة متطرفة في ذلك الوقت؛ لأنها تشجع النساء حينها على ترك بيوتهن ومزارع اسيادهن من الرجال حسب وجهة نظر هؤلاء . الا ان بعد سنتين من هذا التاريخ اي في عام ١٨٥٠ وفي اثناء انعقاد المؤتمر القومي للمرأة الامريكية اصبحت مسألة " **حق المرأة** " في التصويت من اهم نشاطات حركة حقوق المرأة [١١].

كرد فعل على تعديلات دستور الولايات المتحدة الاخيرة والتي كانت قد رفعت كثيراً من الحيف الذي وقع على شرائح معينة من المجتمع الامريكي في ان يكونوا مواطنين عاديين لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها غيرهم من الامريكيين، تم تأسيس اول منظمتين لدعم حق المرأة للتصويت في الانتخابات الامريكية كان ذلك في العام ١٨٦٩، وهي " **المنظمة الامريكية** " التي تنعى بشؤون المرأة بقيادة رائدات الحركة النسوية في الولايات المتحدة آنذاك سوزان أنتوني Susan Anthony[١٢] وإليزابيث ستانتون Elizabet Stsnton الى جانب " **منظمة المرأة** " التي كانت تقودها لوسي ستون . وذلك بعد ان دفعت أنتوني النساء العاملات في عدد من المهن مثل الطباعة والخياطة اللواتي كن مستبعدات من نقابات العمال وذلك لتشكيل جمعيات نسائية هدفها اعطاء المرأة حق التصويت داخل النقابات لغرض المساواة في الاجور مع الرجال [13] .

كانت بداية نجاحات هذه المنظمات في نفس العام الذي تأسست فيه عام ١٨٦٩ والذي تم فيه السماح للمرأة في إقليم وايومنك Wyoming الامريكي بالتصويت والترشيح للمناصب الرسمية في الدولة لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة . الا انه بعد هذا التاريخ شهدت هاتان المنظمتان منافسة كبيرة بينهما على قيادة حركة الحقوق النسوية في الولايات المتحدة استمرت لسنوات، الامر الذي اثر بشكل ملحوظ على الهدف الاساس الذي سعت من اجله هاتان المنظمتان وهو حصول المرأة الامريكية على حقوقها السياسية . الا ان ذلك انتهى مع بداية عام ١٨٩٠ الذي شهد اندماج هاتين المنظمتين تحت أسم " **المنظمة القومية الامريكية لحق المرأة في التصويت** " والتي اصبحت هذه المرة بقيادة سوزان أنتوني التي اصبح لها دور كبير في تزعم حركة المطالبة لحقوق المرأة لعقود من الزمن [14].

شهدت مرحلة سبعينات القرن التاسع عشر ولادة حزب مهم في مسيرة المرأة الامريكية هو حزب "**المساواة في الحقوق**" والذي كان ينادي بقضايا حقوق المرأة الى جانب حقوق الشعب الامريكي الاخرى كالمساواة بين جميع الامريكيين في الحقوق والواجبات [15]. اذ وصفه عدد من المصادر بانه كان حينها "**حزباً جريئاً** " في افكاره وطرحه وكذلك في خطواته منها على سبيل المثال لا الحصر انه رشح اول امرأة في تاريخ الولايات المتحدة لمنصب الرئيس الامريكي، وذلك عندما رشح فكتوريا وودهول Victoria Woodhull في انتخابات الرئاسة الامريكية لعام ١٨٧٢، وعلى الرغم من عدم ذكر عدد من المؤرخين اسم فكتوريا بوصفها اول امرأة تترشح لمنصب الرئيس؛ لأن عمرها كان في الخامسة والثلاثين والذي لا يتوافق ومع شروط الدستور الامريكي الذي يشترط عمر الرئيس اربعين سنة الا ان صدى

فكرة ترشيح فكتوريا كان له اثر واسع لدي اغلب شرائح الشعب الامريكي حينها على الرغم من عدم فوزها في الانتخابات، وهو ما دفع عدد اخر من الباحثين باعتمادها كأول امرأة تترشح لمنصب الرئيس الامريكي في التاريخ [16].

زيادة على ذلك، تم تأسيس إتحاد المرأة المسيحي المعتدل في ولاية ماساتشوستس عام ١٨٧٣ والذي وضع في سلم اولويات اهدافه مسألة حقوق المرأة في التصويت والمشاركة في العملية السياسية في جميع الولايات الامريكية، لذلك اصبح هذا الاتحاد اكبر منظمة نسوية داخل الولايات المتحدة؛ بفعل الاعضاء الذين انتموا اليه من جميع الولايات الامريكية [17] .

انتقلت حركة المطالبة بمشاركة المرأة الامريكية في الحياة السياسية، لاسيما بعد المكاسب القانونية والدستورية التي حصلت عليها، الى القضاء هذه المرة تحديداً الى المحكمة الدستورية العليا في الولايات المتحدة بوصفها السلطة الوحيدة القادرة بموجب الدستور الامريكي على البت بالقضايا الخلافية بين السلطات الامريكية فيما بينها من جهة وبين هذه السلطات والمواطن الامريكي من جهة اخرى . وذلك في محاولة من اجل دفع هذه السلطة القضائية المهمة للحكم لصالح حق المرأة الدستوري في التصويت بانتخابات الدولة . كان ذلك في سبعينات القرن التاسع عشر عندما قدم عدد من النسوة الامريكيات دعاوى قضائية الى المحكمة العليا للحصول على حقوقهن السياسية . اذ حدث ذلك بعد نجاح سوزان أنتوني في التصويت في انتخابات الرئاسة الامريكية عام ١٨٧٢، مما ازعج معارضو حقوق المرأة في الولايات المتحدة كثيراً وجعلهم يدفعون القضاء الى اصدر مذكرة قبض بحق أنتوني والتي بالفعل تم القاء القبض عليها بوصفها مذنبة في محاكمة حظيت باهتمام بالغ وواسع من قبل الرأي العام الامريكي [18] .

شكلت هذه التطورات زخماً كبيراً لنصرة قضية حقوق المرأة داخل الولايات المتحدة لاسيما بعد ان اصدرت المحكمة العليا عام ١٨٧٥ حكماً يمنع من خلاله المرأة الامريكية من المشاركة في التصويت بالانتخابات، الامر الذي جعل هذه القضية تتحول من الجانب النخبوي الى المسار الشعبي. وهو ما دفع مناصرات ومناصري حقوق المرأة في الولايات المتحدة القيام بحملة واسعة وكبيرة استمرت لعقود من الزمن دعوا من خلالها الى تعديل الدستور الامريكي يسمح للمرأة في التصويت في الانتخابات الامريكية وكذلك الترشيح فيها، الا ان هذه الحملة كانت قد ارتكبت خطأً كبيراً، عندما دعت الى ان يكون التصويت على مستوى الولاية وليس على مستوى الدولة الامريكية الاتحادية، الامر الذي صعّب من مهمة هذه الحملة كثيراً في الوصول الى اهدافها بوجود ولايات امريكية عديدة ومختلفة [19]. وهو ما برر استمرار هذه الحملة طيلة السنوات الباقية من القرن التاسع عشر بل وكذلك في السنوات الاولى من القرن العشرين من دون ان تحقق المرأة الامريكية اي من حقوقها السياسية في دولة توصف بأنها بلد الحريات لاسيما وأنها تمكنت في الربع الاخير من القرن التاسع عشر في ان تخطوا خطوات كبيرة في مجالات عديدة؛ نتيجة الاستقرار الذي حصلت عليه بعد انتهاء الحرب الاهلية فيها وانطلاقها نحو عالم التطور والتقدم .

يبدو من خلال مما تقدم، ان الحالة السياسية للمرأة الامريكية في القرن التاسع عشر قد ارتبطت بالدرجة الاولى بالحالة الاجتماعية التي كانت سائدة في الولايات الامريكية قبل تأسيسها وما بعده والتي كانت تبخس كثيراً من حقوق المرأة في المجتمع الامريكي، وهو الواقع الذي انعكس في قوانين الولايات المتحدة وكذلك في دستورها الفدرالي، فضلاً عن قوانين كل ولاية من الولايات الامريكية . وهو ما يفسر ما ذهب اليه عدد من الباحثين الذين قارنوا معاملة المرأة بمعاملة العبيد والزنوج في دولة يفترض ان يكون دستورها دستور ديمقراطي فيه الكثير من الحريات، الامر الذي استشعرته النساء في الولايات المتحدة بمرارة ودفعها في ان تكون، في النصف الثاني من هذا القرن، اكثر تنظيماً من الناحية السياسية، وذلك عندما انخرطت في بادئ الامر في المطالبة بحركة إلغاء نظام الرق في الولايات المتحدة بوصفه عائقاً اساسياً امام تحقيق كرامتها قبل حقوقها، وكذلك حينما طالبت بمنحها حق التصويت بالانتخابات الامريكية وان يتم تعاملها معاملة بوصفها مواطن درجة اولى في دولة ديمقراطية مهمة .

ثانياً: حقوق المرأة الامريكية وابرز مشاركتها السياسية في القرن العشرين

استمرت المرأة في الولايات المتحدة من دون ان تحصل على حقوقها الفردية، والاجتماعية، والثقافية؛ نتيجة ابتعادها عن المشاركة السياسية حتى مع استمرار الحملة الشعبية المنادية بحقها في التصويت بالانتخابات عبر تعديل الدستور الامريكي نفسه والتي اتت اكلها مع بداية القرن العشرين تمثلت في بداية الامر بسماح عدد من الولايات الامريكية مثل يوتا Utah، ونيفادا Nevada، وأريزونا Arizona، وواشنطن للمرأة بالمشاركة في انتخاباتها المحلية على مستوى الولاية فقط . وكانت اول ولاية امريكية تنتخب امرأة تمثلها في الكونغرس الاتحادي هي ولاية مونتانا بعد فوز مرشحتها جانيت رانكين Janet Rankin في الانتخابات التشريعية لعام ١٩١٦ . اما في باقي الولايات فقد اقتصرت مساهمة المرأة في الانتخابات على الترويج للعملية الانتخابية، ولإعدادها مثل العمل بالحملات الانتخابية للأحزاب، ومراقبة عملية الاقتراع من دون المساهمة الفعلية فيها، فضلاً عن دورها بوصفها عضواً في الاحزاب الامريكية المشاركة في هذه الانتخابات . في حين كان يسمح للرجل فقط الترشيح كعضو في مجلسي النواب والشيوخ، وكذلك للمناصب التنفيذية للدولة، فضلاً عن ترأسهم للهياكل الحزبية الامريكية [20].

يشير المؤرخ ريتشارد فرانكلين Richard Franklin الى ان مع بداية العقد الثاني من القرن العشرين اصبحت المرأة تشكل اهمية كبيرة داخل الساحة الامريكية، نتيجة حصولها على مساحة معينة بالعمل في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الى جانب الاعمال الاخرى في المصانع، والمستشفيات، والشركات. تأتي في مقدمتها المؤسسة العسكرية التي تمكنت المرأة من الحصول على فرصة عمل فيها بوصفها مسعفة او ممرضة او حتى عاملة، الامر الذي مكنها في اداء دور مهم في اثناء الحرب العالمية الاولى (١٩١٤- ١٩١٨)، وذلك عندما شاركت في صفوف الجيش الامريكي بإعمال مختلفة الى جانب الجندي الامريكي، مما جعل الرأي العام الامريكي يشيد كثيراً بمهامها تلك [21]. كما لا يمكن ان ننكر تطور دور المرأة في الحياة العامة داخل الولايات المتحدة، اذ تذكر الدراسات ان النساء الامريكيات حينها أدين ادواراً مهمة وعديدة لاسيما في منظمات المجتمع المدني، وتقديم الاعمال الخيرية، الى جانب الرعاية الاجتماعية، الامر الذي ساعدها في استثمار ذلك في جمع الاموال، وتنظيم العرائض، وتشكيل منظمات تطوعية استثمرته في الهدف الكبير لها وهو المساهمة في الحياة السياسية داخل الولايات المتحدة الامريكية [22].

الى جانب ذلك، فقد استجد في الساحة السياسية الامريكية ايضاً ولادة حزب جديد سمية بـ" **الحزب الوطني للمرأة** " تحديداً عام ١٩١٦ اسسته الناشطة الامريكية أليس بول Alice Paul والذي ركز في منهاجه وبرامجه وأهدافه على شيء اساسي هو الحصول على تعديل دستوري " **قومي** " شامل لجميع الولايات الامريكية يلزم النظام السياسي الامريكي على مشاركة المرأة في التصويت بالانتخابات لكي يسمح لها بالمشاركة في الحياة السياسية الامريكية، متجاوزاً في ذلك هذا الحزب الاخطاء السابقة التي ارتكبها مناصرو حملة حق المرأة في التصويت على مستوى الولاية فقط. الامر الذي جعله يكسب قاعدة شعبية كبيرة في جميع الولايات الامريكية مما شكل ضغطاً كبيراً على صانع القرار الامريكي .

وبدل من الاستجابة من قبل السلطات الامريكية لمطالب الحزب الوطني للمرأة ولجماهيره، تم في عام ١٩١٧ القاء القبض على اكثر من مائتي عضو من اعضاء هذا الحزب في اثناء اضرابهم الذي قاموا به امام البيت الابيض. مما دفع عدد من هؤلاء الاعضاء الى الاضراب عن الطعام بعد ارسالهم الى السجن مباشرةً. الامر الذي وجد صداه الكبير عند الرأي العام الامريكي الذي بدأ يضغط من جانبه على صانع القرار الامريكي وعلى مؤسساته الدستورية لاسيما على الكونغرس الذي بدأ هو الاخر بمناقشات عديدة وطويلة لهذه المطالب للمرأة الامريكية ولحقوقها الدستورية [23].

لهذه التطورات والضغوط شرع الكونغرس الامريكي بعرض تعديل لصالح المرأة لغرض الاستفتاء عليه من قبل الشعب الامريكي، وتم التصويت عليه بالفعل في يوم السادس والعشرين من اب عام ١٩٢٠ بوصفه التعديل التاسع عشر للدستور الامريكي والذي نص: " **لن ينكر على مواطن للولايات المتحدة حقه في التصويت او ينتقص منه بواسطة الولايات المتحدة او بواسطة اي ولاية بسبب كونه ذكراً او انثى**" [24] .

وصفت المؤرخة كريستينا غريفز Christina Grever التعديل التاسع عشر للدستور الامريكي بأنه: " **اعظم عمل لمنح الانتخاب الجماعي في التاريخ الامريكي** " [٢٥]. في اشارة الى حجم الحرية الكبير الذي اعطاه هذا التعديل للمرأة الامريكية ولحقوقها السياسية . فيما ذكر اخرون انه " **بمثابة كتابة دستور جديد للولايات المتحدة كونه اعطى الحقوق الشخصية والسياسية للنصف الثاني في المجتمع الامريكي** "[٢٦]. على اعتبار ان هذا التعديل كان اعتراف صريح وواضح من قبل المشرّع والمواطن الامريكي بحقوق المرأة السياسية وذلك عندما ذكر مفردة " **انثى** " بالنص، الامر الذي يؤكد اهمية هذا التطور في مسار الحياة الديمقراطية في الولايات المتحدة الامريكية . الى درجة تم اعتماد تاريخ الثامن والعشرين من اب عام المساواة في الولايات المتحدة يتم الاحتفال به في كل عام. الا ان السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل سنشاهد دوراً اكبر للمرأة في الحياة السياسية داخل الولايات المتحدة الامريكية بعد هذا التعديل وما هو حجم هذا الدور . ام ان هناك لا تزال اعتبارات امريكية معينة تعيق تحقيق النتائج المرجوة لهذا التعديل الدستوري؟ .

حاولت عدد من الدراسات ان تضع مؤشراً لمسألة لنجاح التعديل التاسع عشر من عدمه والذي تجسد بحجم مشاركة المرأة الامريكية في الانتخابات الرئاسة الامريكية والتشريعية بعد عام ١٩٢٠، ففي انتخابات عام ١٩٢٠ كانت نسبة مشاركة النساء الامريكيات في التصويت بالانتخابات ما بين ٣٥- ٤٠، كما ان عدد النساء اللواتي وصلن الى الكونغرس الامريكي بوصفهن عضوات فيه ثلاث عشر مقعداً فقط من اصل ٥٣٦ مقعد، وكانت كآني بانكس Kanye Banks اول امرأة تمثل الحزب الجمهوري عن ولاية كنتاكي Kentucky في الكونغرس عام ١٩٢٠ بموجب هذا التعديل [27]. الامر الذي يعكس حجم مشاركة النساء في الولايات المتحدة في الحياة السياسية التي لا زالت غير طموحه حتى ذلك الوقت .

تعود اسباب نسبة هذه المشاركة الى عوامل عديدة اهمها ان اثنا عشرة ولاية امريكية لم تصادق حينها على تعديل التاسع عشر الذي كان قد استغرق اعتماده كلياً ستين عاماً؛ على اعتبار ان ولاية ميسيسيبي Mississippi كانت اخر ولاية امريكية صادقت عليه عام ١٩٨٤ [28]. كما ان الولايات نفسها التي صادقت على التعديل كانت لا تزال تضع عوائق اجتماعية واقتصادية تمنع المرأة في المشاركة في الحياة السياسية الامريكية اهمها استمرار نظام ملكية المرأة، وسلطة الرجال المفروضة على النساء في الولايات المتحدة، فضلاً عن قوانين العمل والتي كانت جميعها تمنع المرأة الامريكية في

المطالبة بحقوقها اولا وفي حرية تعبيرها ثانياً. لذلك فان الحياة العامة في الولايات المتحدة طيلة النصف الثاني من القرن العشرين كانت حاجزاً امام اخذ المرأة لحقوقها السياسية ومسألة مشاركتها في الحكم . واللافت ان كل هذه الموانع كانت بالتوازي مع التطور الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة الامريكية والذي جعلها الدولة العظمى في العالم بعد الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ (29).

زيادة على ذلك، فان النساء السود ايضاً لم تكن مشاركتهن فاعلة طيلة عقود النصف الاول من القرن العشرين؛ بسبب رواسب وعوائق مشاركة الزنوج في الحياة العامة والحياة السياسية داخل الولايات المتحدة الامريكية (30). كذلك توجد اسباب تُعزى الى المرأة الامريكية نفسها التي كانت تهتم بقضايا معينة اهم من السياسة نفسها كاهتمامها بقضايا المساواة بين الجنسين، والأخلاق، والدين، والتحرر من قيود ارباب العمل في برامجها الانتخابية اكثر من البرامج الحزبية التي كان يطمح اليها الشعب الامريكي بشكل العام، والتي كان جلها طموحات اقتصادية تنموية . والاهم من ذلك ان المرأة الامريكية طيلة سنوات النصف الاول من القرن العشرين كانت غير مبالية في المشاركة في الحياة السياسية ولا تمتلك طموحات قيادية او تنفيذية عدا عدد من سيدات النخبة اللواتي انخرطن في السياسة لاسيما بعد تبني الاحزاب الامريكية قضايا حقوق المرأة في برامجها الانتخابية من اجل مكاسب سياسية وشعبية لها، الامر الذي استثمرته عدد من النساء الامريكيات في تبوء مناصب تنفيذية في الدولة الامريكية وفي مؤسساتها (31).

تعد اول امرأة امريكية تقلدت منصباً وزارياً هي فرانسيس بيركنز Frances Perkins وزيرة العمل في عهد واحد من اهم الرؤوساء الامريكيين فرانكلين روزفلت Franklin Roosevelt (١٩٣٣- ١٩٤٥) وذلك عام ١٩٣٣ بعد الازمة الاقتصادية او الكساد الكبير الذي اصاب الاقتصاد الامريكي جراء انهيار سوق البورصة عام ١٩٢٩ والذي سبب افلاس الشركات والبنوك الامريكية وكذلك انهيار سوق العمل الى درجة وصلت مدياته الى الاقتصاد العالمي نفسه . لذلك كانت تلك الازمة سبب مجيء روزفلت الى الحكم بعد ان تبنى في برنامجه الانتخابي عدد من الخطط والتشريعات سمية بـ " **الانفاق الجديد** " لمعالجة هذه الازمة، وكان من اهم ادواته هي وزيرة العمل بيركنز التي ساهمت بدور كبير في صياغة عدد من برامج وتشريعات الانفاق الجديد لاسيما فيما يتعلق بتنظيم سوق العمل (٣١) .

كانت اول محاولة جريئة وطموحة من قبل المرأة على مستوى العمل التنفيذي في الولايات المتحدة في القرن العشرين هي محاولة جريسي آلان Jersey Alan التي تم ترشحها من قبل الحزب الجمهوري عام ١٩٤٠ لمنصب الرئيس الامريكي امام الرئيس الامريكي البارز فرانكلين روزفلت . وعلى الرغم من عدم فوزها في انتخابات الرئاسة الامريكية حينها الا ان خطوتها تلك اصبحت واحدة من اهم خطوات المرأة الامريكية في كفاحها من اجل حصولها على المناصب المهمة في الدولة الامريكية، لذلك حظيت جريسي بعد ذلك بمكانة كبيرة لدى الشعب الامريكي، وهو ما شجع نساء اخريات بعدها في التنافس مع الرجال للحصول على منصب رئيس الجمهورية (٣٢).

اما على مستوى العمل التشريعي، فان مارغريت تشيس سميث Margaret Chase Smith(٣٣) اصبحت اول امرأة امريكية تخدم بوصفها عضواً في كلٍ من مجلسي النواب والشيوخ ولمدة طويلة من الزمن (١٩٤٠- ١٩٧٣) والتي كانت تنتمي الى الحزب الجمهوري، اذ اشتهرت بخطابها الشهير (اعلان الضمير) الذي كانت تنتقد فيه الهجوم الذي شنه السناتور جو مكارثي Joe Macarthy في اربعينات القرن الماضي ضد عدد كبير من الشخصيات الامريكية، عندما انتقد حينها عدد من المسؤولين والمفكرين والفنانين الامريكيين الذين كان يعتقد انهم يحملون افكاراً شيوعية تهدد الامن القومي الامريكي، وذلك في ظل الحرب البادرة التي كانت مستعرة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي . الى جانب ذلك فان الحزب الجمهوري قام بترشيح مارغريت سميث لمنصب الرئيس الامريكي عام ١٩٦٤. وعلى الرغم من عدم نجاحها في الوصول الى البيت الابيض الا ان ذلك لم يمنع في ان تصبح واحدة من اهم الشخصيات النسائية في التاريخ الامريكي، نتيجة خدمتها البرلمانية الطويلة لاسيما في مجلس الشيوخ والذي خدمت فيه بوصفها المرأة الامريكية الوحيدة لسنوات عديدة، فضلاً عن ادوارها المهمة في السياسة الامريكية (٣٤).

ومن الجدير بالذكر ان اغلب النساء الامريكيات اللواتي تقلدن مناصب تشريعية او تنفيذية او حتى سياسية في الولايات المتحدة منذ بداية القرن العشرين حتى الستينات منه كانوا من النساء الارامل اللواتي فقدنه ازواجهن مثل النائبات مارغريت تشيس عن ولاية مين، وهاتي كاراواي Hattie Caraway عن ولاية اركنساس Arkansas، اي انهن لم يتمكن من العمل بالحياة السياسية الامريكية الا بعد ان تخلصن من سلطة الرجل الذكرية والتي، كما اشرنا، كانت تمنع المرأة في الولايات المتحدة في الدخول في المعترك الوظيفي والسياسي، الامر الذي يؤكد تأثير العوائق الاجتماعية في مشاركة المرأة الامريكية في العمل السياسي وحتى غير السياسي . على الرغم من تطور الدولة الامريكية في مجالات عديدة لاسيما الفكرية والثقافية الى جانب تطور الحياة السياسية الامريكية نفسها وقوانينها فضلاً عن تعديلاتها الدستورية (35).

شهد عقد الستينات من القرن العشرين انعطافة جديدة في مسألة حقوق المرأة الامريكية ومشاركتها في الحياة السياسية؛ بفعل استمرار ارتباط حقوقها بحقوق الزنوج الامريكيين الذين كانوا لا يزالوا يعانون من تمايز طبقي في المجتمع الامريكي على الرغم من حصولهم على قوانين وتشريعات تصب في مصلحتهم وتحد من معاناتهم الا ان قسم كبير من حقوقهم كانت لا تزال تحت سلطة الرجل الابيض لاسيما فيما يتعلق بالمساواة في التعليم، والصحة، والمرافق العامة، فضلاً عن فرصهم السياسية المحدودة خصوصاً في بعض الولايات الجنوبية التي استمرت بمنع مواطنيها السود من حقوقهم السياسية . وهو ما وجدته المرأة الامريكية بأنه لا يؤثر فقط على حقوق الامريكيين من اصحاب البشرة السمراء فحسب بل وعلى حقوقها ايضاً؛ على اعتبار ان هذا التمايز لا يقوم على اساس العرق فقط وإنما على اساس الجنس ايضاً [36].

لذلك عندما انطلقت مظاهرات وانتفاضات الزنوج الامريكيين للمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية في الولايات المتحدة وقفت المرأة الامريكية الى جانبهم، وكانت من اهم الشخصيات النسائية من اصحاب البشرة السمراء في هذه المظاهرات دايان ناش التي شاركت في تأسيس الفرع الطلابي لحركة الحقوق المدنية التي كانت قد حملت شعار المطالبة بحقوق الزنوج عام ١٩٦٤ والتي استمرت الى ان تمكنت من تحقيق مطالبها في حصول الامريكيين السود على حقوقهم في التصويت في جميع الولايات الجنوبية، وذلك بعد خاطرت ناش بحياتها بمناسبات عديدة في الشارع وكذلك في المؤسسات الرسمية مستخدمة اساليب سلمية ولكنها كانت خطر على حياتها من اجل حصول النساء والرجال السود على التصويت بالانتخابات الامريكية . الامر الذي ساهم الى جانب فعاليات اخرى قادها السياسي والناشط الامريكي البارز مارتن لوثر كنيغ Maetin Luther King الى تمرير قانون حقوق التصويت للعام ١٩٦٥ [37].

اما على مستوى المرأة الامريكية بشكل عام، فقد شكلت حقبة الستينات طفرة نوعية في مسيرتها الشخصية والسياسية تمثل بكسبها فرص كبيرة في مجالات مختلفة لاسيما في الحياة العامة، وذلك عندما دخلت ملايين النساء الامريكيات سوق العمل؛ نتيجة الحرية التي بدأت المرأة في الولايات المتحدة تتحلى بها بعد سلسلة من قوانين المؤسسات الرسمية وإجراءاتها وكذلك منضمات المجتمع المدني والتي تمكنت من رفع العديد من العوائق والعراقيل التي كانت تحرم المرأة من فرصها في الحياة لاسيما بعد التطور النوعي الذي شهدته الولايات المتحدة الامريكية منذ نهاية الخمسينات في مجال العلم والتكنولوجيا فضلاً عن العلوم الانسانية التي حررت المرأة الامريكية من قيود اجتماعية والثقافية عديدة ساهمت في اعطائها فرص متنوعة في مجمل الحياة منها المشاركة السياسية، لاسيما بعد ان تمكن قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ من حظر التمييز بين الافراد في التعيين، او الفصل من العمل، او الترقية على اساس الجنس [38] . لذلك شهدت هذه الفترة كسر المرأة الامريكية لحالة اللامبالاة التي كانت عليها في السياسية وبدأت تدخل في العمل الحزبي خصوصاً في الحزبين الرئيسين الديمقراطي والجمهوري، بل انها بدأت تتسلسل بشكل هرمي داخل هذه الاحزاب، الامر الذي مكنها في اخذ عدد من المناصب الحزبية وكذلك بعض المناصب التنفيذية في الدولة اهمها في القضاء [39] .

تأسس في الولايات المتحدة عام ١٩٧١ التجمع السياسي النسائي الوطني بوصفه منظمة مجتمع مدني يدعو الى زيادة مشاركة المرأة في جميع مفاصل الدولة الامريكية، وكان لدعواته صدى واسع في جميع الولايات الامريكية الامر الذي جعله يصبح اهم منظمة تحمل على عاتقها حقوق المرأة في الدولة الامريكية. كما بدأ عدد من النساء والناشطات الامريكيات في سبعينيات القرن الماضي بتباع سياسة جديدة مفادها التغلغل داخل اروقة الحزب الديمقراطي وكذلك في الحزب الجمهوري والعمل من خلالهما من اجل تمرير قضايا المرأة الثقافية، والاجتماعية، والسياسية . الا ان هذه النساء لم تجد ترحيباً كبيراً من قبل الاحزاب الكبيرة؛ لعدم ايمانها بقضايا المرأة بالمقارنة مع برامج هذه الاحزاب وأهدافها السياسية في الحكم لاسيما الحزب الجمهوري الذي كان قد تحول في السبعينات من اقصى اليسار الى اقصى اليمين المحافظ والذي كان لا ينسجم تماماً مع تطلعات المرأة وحقوقها السياسية [40].

وعلى الرغم من هذه المواقف، رشح الحزب الديمقراطي عام ١٩٧٢ اول أمرة ذات بشرة سمراء هي شيرلي تشيشولم Shirley Chisholm لكرسي الرئاسة الامريكية، اذ انها لم تفز بالانتخابات وهو امر متوقع لأسباب معروفة لا تعيق المرأة السمراء فقط بل وكذلك المرأة الامريكية البيضاء في الوصول الى المناصب العليا في دولة التي يفترض ان يكون عنوانها العدالة والمساواة بوصفها دولة ديمقراطية . لذلك في هذا الصدد تقول تشيشولم: " **ان اهم ادواتي في السياسة التي يخشاها السياسيين الامريكيين هو فمي والذي يخرج منه كل شيء لا يرغب ان يتحدث به اي شخص لأسباب تتعلق بالانتهازية السياسية** " في اشارة الى النزعة التي يمثلها الرجل الامريكي الابيض [41] .

بالإضافة الى ذلك، شهدت سبعينيات القرن العشرين ايضاً جملة تطورات عززت كثيراً من حصول المرأة على حقوق اكثر وبالتالي على مشاركة اكبر في الحياة العامة والسياسية على حد سواء داخل الولايات المتحدة، اذ منعت التعديلات الخاصة بالتعليم في عام ١٩٧٢ المدارس الامريكية والكليات من التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بالقبول او المساعدات المالية التي كانت تقدمها الدولة للطلاب . زيادة على ذلك كانت البنوك والمصارف في الولايات المتحدة ترفض عادة منح القروض او بطاقات الائتمان للنساء اللواتي يعشن بمفردهن، على اساس كان الافتراض النظري وراء هذه المعاملة انهن قد

يتزوجن، ويحملن، وبالتالي ينقضن بوعودهن في الوفاء بديونهن، وحتى عندما كانت القروض تمنح للزوجين فإن دخل المرأة المتزوجة لم يكن يدخل ليدخل في الحسبان بوصفه جزء من اجمالي دخل الاسرة، لذلك كان القرض يسجل باسم الرجل وحده، وبالتالي فانه لا يوجد سجل ائتماني للأرامل والمطلقات من النساء.من هذا المنطلق صدر عام ١٩٧٤ قانون المساواة في فرص الائتمان والذي انهى كل هذه التجاوزات والمعاملة بحق المرأة [٤٢] .

كذلك نشطت في عقد السبعينات دور عدد من المحاكم الامريكية تأتي في مقدمتها المحكمة التي كان يرأسها القاضي جيمس برجر James Burger في إبطال مفعول عدد كبير من قوانين الولايات التي كانت تنحاز ضد المرأة في مواضيع مختلفة تنوعت في حقوقها في عملية الانتخابات التي كانت لا تزال عدد من الولايات تماطل في اعطاء حقوق المرأة الكاملة فيها، وكذلك في قضايا الاسرة والتي كانت ايضا حقوقها تصب في صالح الرجل على حساب المرأة، الى جانب حقوقها في العمل لاسيما الاجور التي كانت اقل من اجور الرجل، وكذلك تقاعد المرأة والذي كان اقل بكثير بالمقارنة مع تقاعد الرجل [٤٣].

على هذا الاساس، تمكنت الحركة النسوية في الولايات المتحدة بقيادة عدد من الرائدات مثل جلوريا شتاينم Gloria Steinem وبيتي فريدان Betty Friedan من إدماج المطالب المتعلقة بمساواة المرأة في تعديل الحقوق المتساوية، وهو التعديل الذي كان قد قدمه الكونغرس الى الولايات عام ١٩٧٢، والذي نص على ما يلي: " **لا يجوز للولايات المتحدة او اية ولاية امريكية إنكار او حرمان حقوق المساواة وفقاً للقانون على اساس الجنس** ". الا ان هذا التعديل واجه حينها معارضة شديدة؛ لأنه قد يجبر المرأة على الدخول في قرعة الخدمة العسكرية، ويقود الى وضع دورات مياه موحدة، ويؤثر سلباً على القيم التقليدية للأسرة والزواج، لذلك لم يحصل التعديل على اصوات الولايات الثماني والثلاثين المطلوبة للتصديق عليه[44].

استمرت مساهمة المرأة الامريكية مقتصرة على الحياة المهنية والوظيفية الرسمية الى جانب عدد من المناصب القيادية والبرلمانية طيلة عقد الثمانينات بعيداً عن المناصب المهمة والعليا في البلد على الرغم من ان عام ١٩٨٠ قد شهد تطوراً مهماً في الفكر السياسي للمرأة الامريكية في ظل زيادة اهتمامها بالحياة السياسية اكثر من اي وقت مضى، وذلك بعد ان صوتت في انتخابات تلك السنة بشكل مختلف حينما بدأت تصوت على قضايا مهمة في السياسة الامريكية مثل الحرب والتدخل في المشاكل الدولية اكثر من تصويتها على قضاياها التقليدية مثل المساواة وحقوق المرأة، الامر الذي يبرر زيادة نسبة تصويتها التي اصبحت في انتخابات تلك السنة بنفس نسبة تصويت الرجال [45] .

شجعت هذه التطورات صانع القرار الامريكي على اعطاء المرأة عدد اكبر من المناصب المهمة في الدولة، فقد شهد عام ١٩٨١ تعين امرأة لأول مرة في الولايات المتحدة وهي ساندرا كونور Sandra Connor بمنصب قاضي في المحكمة الدستورية العليا والتي تمثل اهم مؤسسات الدولة الامريكية لما تتمتع فيه من مهام في غاية الاهمية منها تفسير الدستور والبت بالقضايا التي تنشأ بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات . وفي عام ١٩٨٤ رشح الحزب الديمقراطي السيدة جيرالدين فيرارو Geraldine Ferraro ذات الاصول الايطالية لمنصب نائب الرئيس ولأول مرة ايضاً في انتخابات عام ١٩٨٤، في دليل واضح عن حجم مشاركة المرأة في صناعة القرار الامريكي الذي يمنع وصول المرأة الى المناصب العليا في الدولة الامريكية منذ تأسيسها وحتى ثمانينات القرن العشرين، لذلك استبقت فيرارو نتيجة الانتخابات قائلة: " **اذا كنا نستطيع فعل ذلك [فوزها بالانتخابات] فعند ذاك يمكننا فعل اي شيء** ". بمعنى انها كانت مدركة لصعوبة فوزها بالانتخابات الى درجة انها وصفت هذا الفوز، إن تحقق، بأنه يجعل الولايات المتحدة الامريكية قادرة على فعل المستحيل [٤٦].

لم تكن حقبة التسعينات تختلف كثيراً عن الثمانينات فيما يتعلق بحقوق المرأة الامريكية السياسية ومسألة زيادة حجم مشاركتها في تولي مهام ومناصب مهمة في الدولة عدا مناصب محدودة كانت قد تمكنت من الحصول عليها على الرغم من مشاركاتها الاخيرة الفاعلة بالانتخابات العامة ورفع شعار مبادئ السياسة الامريكية داخلياً وخارجياً. الا انها حققت في تسعينيات القرن الماضي عدد من المكاسب المهمة على مستوى العمل والوظيفة والتي أتت أكلها في المستقبل، وذلك عندما اصدر الكونغرس الامريكي عام ١٩٩١ تشريعاً يتعلق بضحايا التمييز العنصري في العمل على اساس العنصر، او الجنس، او العجز البدني، بعد ان حث كلٍ من الجمهوريين والديمقراطيين في الكونغرس على احقية الاقليات العنصرية والمرأة في المزيد من الحماية ضد عمليات التحيز في التعيين، والترقية، والعلاقات العامة في اماكن العمل، الامر الذي يسمح لهذه الشرائح في رفع دعاوى خاصة بالتمييز العنصري بالعمل [٤٧] .

بعبارة اخرى ان هذا التشريع كان قد حرر المرأة الامريكية من قيود وترسبات الماضي التي كانت تعيق مشاركتها في الحياة العامة قبل الحياة السياسية وفتح الباب امامها في الدخول بقوة بسوق العمل وشغل المناصب المهمة في البلد. وهو ما تحقق بالفعل في تسعينيات القرن الماضي نتيجة الزيادة الكبيرة للنساء الامريكيات في شغل وظائف عديدة ومهمة داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الولايات المتحدة محققة نسبة تلامس نسبة الرجال الامريكيين بحسب عدد من

التقارير الرسمية الامريكية . كما تمثل ذلك ايضاً بصعود عدد غير قليل من الشخصيات النسائية المهمة الى الكونغرس الامريكي منذ انتخاباته عام ١٩٩٢ تأتي في مقدمتهن هيلاري كلينتون Hillary Clinton، ونانسي بيلوسي Nancy Pelosi واللتان اصبح لهما دوراً كبيراً في المؤسستين التنفيذية والتشريعية الامريكية طيلة مرحلة التسعينات وما بعدها[٤٨].

لينتهي بذلك القرن العشرين من دون ان تستطيع المرأة في الولايات المتحدة ان تصل الى مواقع ومناصب تنفيذية مهمة في هذه الدولة المتقدمة والديمقراطية لكي يكون لها دور في صناعة القرار السياسي الامريكي مثل منصب رئيس الجمهورية او نائبه او مستشار الامن القومي او حتى وزير الخارجية، وينطبق الامر نفسه على المؤسسة التشريعية (الكونغرس) التي لم تتمكن المرأة الامريكية ايضاً في ترأس مجلس الشيوخ او مجلس النواب او لجانهما المهمة او حتى رئاسة احد الحزبين الرئيسين الديمقراطي والجمهوري، فضلاً عن رئاسة المحكمة الدستورية العليا . مع ذلك فان المرأة في الولايات المتحدة في هذا القرن تمكنت من تحقيق طفرات اجتماعية واقتصادية مهمة قادتها الى مكاسب سياسية وفردية مهمة تمثلت بالتخلص من القيود التي كانت تحول بينها وبين حقوقها العامة والشخصية والتي توجت في دخولها بقوة في سوق العمل وبدأت تنافس الرجل في الوظائف الرسمية وغير الرسمية في دولة رأسمالية بحجم الولايات المتحدة الامريكية تحميها قوانين ومواد دستورية .

الخاتمة

في ضوء دراسة موضوع حقوق المرأة ومشاركتها السياسية في الولايات المتحدة الامريكية توصلنا الى عدد من استنتاجات اهمها:

- ارتبطت الحالة السياسية للمرأة الامريكية في القرن التاسع عشر بالحالة الاجتماعية التي كانت سائدة في الولايات المتحدة الامريكية قبل تأسيسها وما بعده، والتي كانت تبخس كثيراً من حقوقها في المجتمع الامريكي؛ لأن المرأة في الولايات المتحدة كانت تعاني من سطوة الرجل عليها وكذلك من حالة الفقر نتيجة اهمال حقوقها الملكية جراء التقاليد الاجتماعية الموجودة انذاك في الولايات الامريكية

- اللافت ان المشرع الامريكي كان قد كرس مسألة حرمان المرأة من حقوقها الشخصية قبل السياسية في قوانين الدولة الامريكية وكذلك في دستورها على الرغم من وصفه بأنه من اهم الدساتير الديمقراطية في العالم. وذلك حينما وضع الدستور الامريكي التقاليد الاجتماعية السائدة في الولايات الامريكية بوصفها شروطا يجب توافرها في حال ارادت المرأة الحصول على حقوقها السياسية مثل حق التصويت في الانتخابات، بمعنى انه جعل ملكية المرأة للعقار او الاراضي الى جانب وضع المرأة الاجتماعي شرطاً اسياسياً في مشاركتها بالانتخابات وبالتالي في العملية السياسية .

- شهدت مرحلة نهاية النصف الاول وبداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر تطوراً ملحوظاً في عمل المرأة الامريكية السياسي، تجسد بانخراطها بتنظيم نفسها على شكل منظمات نسوية تأخذ على عاتقها المطالبة في حقوقها الشخصية والسياسية ابتداءً من "مؤتمر سينيكا فولز" الذي عقد عام ١٨٤٨ والذي انبثقت عنه "حركة حقوق المرأة" عام ١٨٥٠ والتي تبنت مسألة المطالبة بحقوق المرأة بالتصويت بالانتخابات الامريكية . لتتوالى بعدها المنظمات النسوية التي تهتم بحقوق المرأة ومصالحها بل والعمل على تحقيقها عبر نشاطات وادوار عديدة ومختلفة لعدد من ناشطات ورائدات هذه المنظمات استمرت لعقود من الزمن .

- ارتبطت مساعي المرأة في الولايات المتحدة في الحصول على حقوقها السياسية بحقوق الامريكيين الزنوج او العبيد؛ على اعتبار ان قوانين الولايات الامريكية لاسيما الجنوبية منها كانت على اساس العرق او اللون او الجنس والذي كان يعيق بدوره المرأة في الولايات المتحدة من الحصول على حقوقها السياسية لاسيما حقها في التصويت بالانتخابات والترشيح فيها. لذلك ساندت المرأة الامريكية حركة الزنوج وإلغاء الرق في الولايات المتحدة والتي توجت بالحرب الاهلية الامريكية وما فرزته من مكاسب اجتماعية وسياسية للأمريكيين السود تمثل في التعديل الثالث عشر والرابع عشر من الدستور الامريكي واللذان اقرا هذه الحقوق، الامر الذي عدته المرأة الامريكية انه يمثل اول مكسب لحقوقها السياسية؛ لأنه بمثابة بداية إلغاء الفروق بين الرجل والمرأة على اساس الجنس كشرط في مشاركتها في الحياة السياسية .

- يعد عام ١٩٢٠ اول انعطافة كبيرة في تاريخ حقوق المرأة في الولايات المتحدة الامريكية ومشاركتها السياسية؛ لأنه شهد اهم تعديل دستوري يخص النساء الامريكيات وهو التعديل التاسع عشر الذي اعطى للمرأة حق التصويت في الانتخابات الامريكية والترشيح فيها وبالتالي دخولها بالمعترك السياسي بشكل صريح وواضح . الامر الذي ساهم بشكل كبير في دخول المرأة الامريكية في الحياة السياسية . والذي تجسد اولاً في حرية اختيارها للأحزاب والبرامج تخدم مصالحها وتطلعاتها، والاهم من ذلك دخولها العمل التشريعي من بوابة الكونغرس الامريكي بوصفها عضواً فيه، مما يسهل عليها عملية تحويل مطالبها الى قوانين تصب في صالحها والذي تمثل بدخولها في كونغرس عام ١٩٢٠ بثلاثة عشر عضواً فقط من اصل ٥٣٦ مقعد . زيادة على ذلك فان هذا التعديل قد فتح الباب ايضاً امام المرأة الامريكية في ان تتبوأ مناصب تنفيذية

مثلما حصل مع فرانسيس بيركنز التي اصبحت اول أمرة امريكية تتبوأ منصباً وزارياً وذلك عندما اصبحت وزرة العمل عام ١٩٣٣ في عهد الرئيس فرانكلن روزفلت .

- على الرغم من تطور القوانين الامريكية لصالح المرأة الى جانب التعديل الدستوري التاسع عشر والذي سمح بدخول المرأة في المعترك السياسي الا ان نسبة مشاركة النساء في الحياة السياسية داخل الولايات المتحدة الامريكية كانت محدودة وغير مؤثرة لاسيما في تبوأ مناصب قيادية مهمة وبالتالي مساهمتها في صناعة القرار السياسي الامريكي طيلة مراحل القرن العشرين. ولعل نسبة تواجدها المحدود في الكونغرس الامريكي وحضورها الضعيف على مستوى الجانب التنفيذي بوصفها وزيرة او سفيرة او حتى رئيسة حزب سياسي كبير خير دليل على ذلك. وتعود اسباب هذا التواجد الضعيف الى استمرار القيود الاجتماعية واقتصادية فيما يتعلق بسطوة الرجل، والزواج، والملكية، والتمايز على اساس الجنس الامر الذي ينعكس دائما في حرمان المرأة من المشاركة السياسية، كما توجد اسباب تتعلق بالمرأة الامريكية نفسها التي كانت حتى ثمانينات القرن الماضي غير مبالية او مهتمة في التصدي للعمل السياسي ولتعقيداته مكتفيةً بالاهتمام بقضاياه الخاصة مثل المساواة، وحقوق المرأة .

- اذن يمكن القول: ان المرأة الامريكية لم تستطيع ان تحقق نجاحات كبيرة في العمل السياسي داخل الولايات المتحدة طيلة مراحل القرن العشرين على الرغم من الامتيازات التي حصلت عليها عبر القوانين الامريكية وتعديلات الدستور والتي تأخرت نوعا ما؛ بحساب انها صدرت من دولة ديمقراطية عنوانها الرئيس اعطاء الحريات لجميع مواطنيها، وهو ما يؤكد استمرار ضعف مستوى مساهمة المرأة في الحياة السياسية الامريكية حتى نهاية هذا القرن . لذلك نقول ان حقوق المرأة الامريكية ومشاركتها السياسية كانت متأخرة في القرن العشرين بالمقارنة مع المجالات الاخرى التي خطت فيها الولايات المتحدة خطوات متقدمة جداً في هذا القرن، الى درجة ان عدداً من الاحصائيات[٥٠]، والتي تهتم بمشاركة المرأة في السياسة ذكرت بان المرأة الامريكية في عام ١٩٩٢ تأتي بالمرتبة الواحد والتسعين على العالم في التمتع بحقوقها السياسية متقدمة عليها عدد من نساء الدول الافريقية .

- وأخيراً لا يعني ان المرأة الامريكية لم تتمكن في القرن العشرين من الحصول على مكاسب كبيرة لاسيما فيما يتعلق بحقوقها وحرياتها الاجتماعية والاقتصادية، ولعل دخولها في سوق العمل ومنافستها للرجل بالكفاءة والأجور في اقتصاد مؤثر بحجم الاقتصاد الامريكي، بفعل مساعيها السياسية خير دليل على ذلك . الى جانب هذا فان الامتيازات القانونية والدستورية التي حصلت عليها المرأة الامريكية، للدخول في المعترك السياسي في القرن العشرين، شكلت ارضية خصبة وصلبة في ان يكون لهذه المرأة دوراً سياسياً اكبر في المستقبل . وهو ما يثبت من ان الولايات المتحدة الامريكية دولة ديمقراطية متقدمة في مسألة الحريات على الرغم من تفاوت تلك الحريات الذي بدأ يتناقص منذ ستينيات القرن العشرين؛ بفعل مساحة الحرية والحقوق، التي اعطتها الدولة الامريكية ولا تزال تعطيها لمواطنيها اهمها السماح لهذا الكيان البشري المهم (المرأة) في ان يكون له دور مؤثر في بناء مجتمعه ودولته .

مصادر وهوامش البحث

(١) فرانكلين اشر، موجز تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة: مهيبة مالكي الدسوقي، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٥٤، ص ٧٤ .

(٢) إيناكورين براون، تاريخ الزنوج في امريكا، ترجمة: عيسى يحيى، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٧٩- ٨٢ .

(٣) احمد مطيع الفاسي، تاريخ نضال المرأة (الحقوق والحريات)، الطبعة الثانية، دار الواعد الثقافية للنشر، مراكش، ١٩٨٢، ص ١٦٦؛ لاري إلويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٥٥ .

(٤) فرنسيس فريدمان، تاريخ حركة المرأة السياسية في امريكا، ترجمة: ابو الفتوح محمود الجمل، الدار العربية المصرية للتوزيع والنشر، القاهرة، ص ٥٤ .

(٥) للمزيد راجع: بروس وإستر فندلاي، الدستور الامريكي، اعداد وترجمة: لجنة دائرة المعارف العامة، دار الكرنك، القاهرة، ١٩٦٤؛ زيدان حاوي حسان، الدستور الامريكي (دراسة تاريخية)، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٢ .

(٦) فريدمان، المصدر السابق، ص ٦٧ .

(٧) براون، المصدر السابق، ١٢٢ .

(٨) الفاسي، المصدر السابق، ص ٢٥٨ .

(٩) للمزيد اكثر عن تعديلات الدستور الامريكي الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر راجع: عباس علوان لفته، تعديلات الدستور الامريكي حاجة بشرية سياسية (دراسة تاريخية)، مجلة الاستاذ، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد،

المجلد ٥٨، العدد ١، ملحق ٣، ص ٣٩٩- ٤٠٢؛ بروان، المصدر السابق، ١٢٨؛ فندلاي، المصدر السابق، ص ٢٤٥- ٢٤٧ .

(10) Richard Franklin, American Women's Political Activism (Organizations and Events), James Mason Institute Company, New York, 1992, p. 34 .

(١١) فريدمان، المصدر السابق، ص ٧١ .

(١٢) سوزان انتوني: ناشطة في حقوق المرأة ومصلحة اجتماعية امريكية، ولدت في ولاية نيويورك عام ١٨٢٠، تنتمي الى اسرة معروفة بالالتزام والمساواة، ساندت في بداية نشاطها قضية الزنوج الامريكيين ومناهضة الرق الى جانب تحرير المرأة الامريكية من القيود الاجتماعية والاقتصادية والتي كانت تقوض حريتها وإعطاء حقوقها حالها حال الرجل في جميع الولايات الامريكية طيلة عقود القرن التاسع عشر، ومن اهم مطالبها حق المرأة في التصويت بالانتخابات، لذلك كانت اول امرأة امريكية تصوت بالانتخابات على الرغم من عدم وجود قانون يسمح لها بذلك لذا تم تغريمها مائة دولار امريكي والذي كان يشكل رقماً كبيراً آنذاك. اسست منظمات امريكية عديدة تهتم بحقوق المرأة. كما اشتهرت بخطبها الرنانة والعديدة في داخل الولايات المتحدة وفي خارجها تصل الى ما يقرب التسعين خطبة، وكانت اول امرأة يتم وضع صورتها على العملة الامريكية توفيت في نيويورك ايضاً في عام ١٩٠٦، للمزيد راجع: Franklin, Op. Cit., p. 32.

(١٣) الفاسي، المصدر السابق، ص ٢٦٩ .

(١٤) عبد العزيز شعبان، الحريات في الدول العظمى والمتقدمة، دار الشفاء للتوزيع والنشر، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٣٣ .

(١٥) فريدمان، المصدر السابق، ص ٧٦ .

(١٦) شعبان، المصدر السابق، ص ١٣٥ ؛ Franklin, Op. Cit., p. 42

(١٧) بروان، المصدر السابق، ص ٢٥١ .

(١٨) إلويتز، المصدر السابق، ص ٢٥٦ .

(19) Franklin, Op. Cit., p. 51 .

(20) Christina Greaves, Women's Political Participation after 1920: Myth and Reality, The Wall Street Company, Washington, 2004, p. 44 .

(21) Franklin, Op. Cit., p. 56 .

(22) Greaves, Op. Cit., p. 47 .

(٢٣) شعبان، المصدر السابق، ص ١٣٩ .

(٢٤) للمزيد اكثر عن التعديل التاسع عشر للدستور الامريكي راجع: لفته، المصدر السابق، ص ٤٠٥؛ فندلاي، المصدر السابق، ٢٨٠- ٢٨١ .

(25) Greaves, Op. Cit., p. 68 .

(26) Arnold Brigstein, Freedoms in the Constitution and American Law, Massachusetts Institute of Studies and Publishing, Massachusetts, 2002, p. 214 .

(27) Franklin, Op. Cit., p. 89 .

(28) Brigstein, Op. Cit., p. 229 .

(29) Greaves, Op. Cit., p. 144 .

(٣٠) براون، المصدر السابق، ص ٢٧٨ .

(٣١) شعبان، المصدر السابق، ص ١٥٣ .

(32) Greaves, Op. Cit., p. 156 .

(33) Franklin, Op. Cit., p. 105 .

(٣٤) مارغريت سميث: سياسية امريكية بارزة، ولدت في ولاية مين عام ١٨٩٧، تنتمي الى الحزب الجمهوري، وتعد العضو الاطول خدمة في تاريخ مجلسي الكونغرس الامريكي، وذلك عندما خدمة بوصفها سناتوراً في مجلس الشيوخ للمدة (١٩٤٩- ١٩٧٣)، لها مواقف سياسية مهمة منها تعد من اوائل السياسيين الذين انتقدوا سلوك السناتور مكارثي الذي اتهم حينها عدداً كبيراً من السياسيين والمشاهير الامريكيين بانتمائهم الى الشيوعية عام ١٩٥٠، رشحها الحزب الجمهوري كأول امرة لمنصب رئيس الولايات المتحدة في انتخابات عام ١٩٦٤، للمزيد راجع: Franklin, Op. Cit., p. 103.

(٣٥) Ibid., p. ١٠٩.

(٣٦) فراس عاشور الجمال، حريات المرأة في الغرب، منشورات الريادة للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٩٩، ص . ١٧٨ .

(٣٧) براون، المصدر السابق، ص ٣٠٦ .
(٣٨) المصدر نفسه، ص ٣٢٢ .
(٣٩) الفاسي، المصدر السابق، ص ٢٦٧ .
(٤٠) شعبان، المصدر السابق، ص ١٥٩ .
(41) Brigstein, Op. Cit., p. 247 .
(42) Greaves, Op. Cit., p. 181 .
(٤٣) إلويتز، المصدر السابق، ص ٢٥٧ .
(٤٤) الجمال، المصدر السابق، ص ١٨٤ .
(٤٥) فريدمان، المصدر السابق، ص ٩٧ .
(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٠٢ .
(47) Greaves, Op. Cit., p. 208 .
(48) Ibid, p. 210 .
(49) Brigstein, Op. Cit., p. 251 .
(٥٠) Greaves, Op. Cit., p. 266 .